

الاورتوا على ضوء أخضر للبدء بالعمل داخل المخيمات، (تسفي بريئيل، هآرتس، ١٩٨٢/١٠/٨).

لقد ظهر التبدل الحقيقي في موقف اسرائيل خلال تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، بعدما أيقنت استحالة تحقيق هدفها المتمثل في ترحيل الفلسطينيين بصورة كاملة عن المنطقة، وأيقنت كذلك أنه لا يمكنها الاستمرار في تجاهل معاناتهم بصفتها المسؤولة عما حل بهم. وفي تاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٥، أعلن الوزير مريدور أمام الكنيست، وأمام لجنة الخارجية والأمن التابعة له، أن اسرائيل تؤيد إقامة مساكن صلبة لسكان المخيمات، حتى إذا كان هذا الأمر ضد رغبة السلطات اللبنانية، داعياً اللاجئين إلى القبول مؤقتاً بنصب الخيم، وواعداً بتخصيص مئة متر مربع الى جانب كل خيمة، من أجل البناء عليها (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٠/٢٦). وتحدث مريدور عن السبب الذي دفعه إلى تغيير موقفه السابق، قائلاً: «لقد طرح الموضوع أمام الحكومة، مشيراً إلى الخطر القائم في حقيقة وجود هذه المخيمات. وأعربت عن قلقي من أن تتحول هذه في المستقبل إلى بؤرة للنشاط المعادي لاسرائيل، حتى بعد تحقيق تسوية ما في لبنان. وأشارت إلى الخطر المتوقع في المستقبل، والذي قد يدفعنا إلى حرب «سلام الجليل» مرة أخرى... ولكن وزراء قالوا: لن نوافق أبداً على عملية ترميم، لأن الأفضلية لفقرائنا نحن، وعلينا ألا نتورط، ولينفذ الآخرون هذا العمل. كان هذا موقفاً عاماً، لكنني شخصياً غيرت موقفي وجررت الحكومة كلها من ورائي». (من مقابلة مع مريدور، ملحق دافار، ١٩٨٢/١١/١٢). ويضيف الوزير أنه أعلن السماح للاجئين بالبناء الصلب على الرغم من معارضة اللبنانيين، وقد سألني أعضاء لجان اللاجئين: ماذا سيحدث بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من الجنوب؟ فقلت لهم، [إنني سأوصي الحكومة بوضع شرط في المفاوضات، يقضي بعدم هدم بيوت الفلسطينيين، التي بنيت خلال وجودها في المنطقة. وتحدثت حول هذا الموضوع مع وزير الخارجية شامير ووزراء آخرين، ومع المدير العام لوزارة الخارجية [رئيس الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات مع لبنان ديفيد كسحي]، وجميعهم وافقوا على موقفي. وأفترض

أيضاً أن الأميركيين لن يكون في وسعهم أي خيار سوى الموافقة على ذلك أيضاً.. إن مطلباً كهذا، أي عدم هدم البيوت التي ستبنى في المخيمات، ينبغي أن يشمل أي اتفاق [نتيجة المفاوضات] (المصدر نفسه). ويبرز مريدور هذا التغيير في موقفه قائلاً، إنه إذا لم يمنح اللاجئون المساعدة المطلوبة لاعادة بناء أنفسهم، فإن الطريق الوحيد الذي سيبقى أمامهم هو الارهاب، ومن وجهة معينة هم الآن في الوضع نفسه الذي كنا نحن عليه قبل قيام الدولة. علينا أن نتأمل ونفكر عميقاً، كي لا نتفتح أمام الطرف الآخر، خيارات للتوجه نحو الارهاب. فمن الناحية السياسية لدينا جواب هو الحكم الذاتي. [أما من الناحية الحياتية] فعليهم العودة إلى بيوتهم، وإلى الخيم، وسيحتاج عليهم أن يبدوا من جديد. وجنوب لبنان لا يمكنه من الناحية الاقتصادية العيش بدونهم. ولا ينس مريدور أن يذكر أن هذا الحل، هو حل جزئي، أما الحل الشامل في نظره، فيتمثل في «إخراجهم من المخيمات، وتوزيعهم في كل مكان يمكن أن يستوعبهم» (المصدر نفسه).

وجاء قرار الحكومة الاسرائيلية حول السماح للاجئين بالبناء الصلب داخل المخيمات، حتى دون موافقة السلطة اللبنانية، بعدما رفض هؤلاء مشروع نصب الخيم الذي بدأت الاورنوا تنفيذه. فقد قرر سكان مخيمي عين الحلوة والرشيدية، معارضة نصب الخيم، ولو بالقوة، ومعارضة كل محاولة لرفض السكن عليهم في هذه الخيم. وتجسيدا لمعارضتهم هذه، قام هؤلاء بحرق العديد من الخيم التي نصبت في المخيمات (يديعوت أحرونوت، ١٩٨٢/١٠/٥). وهكذا لم تجد اسرائيل متفذاً أمامها سوى الموافقة على البناء الصلب على قطع الأرض المخصصة للخيم، طالما أن مسألة الحل الشامل المتمثلة في إخراجهم من المخيمات، واستيعابهم في لبنان، غير واردة أو غير قابلة للتحقيق. ومن أجل الاستفادة مادياً من الفرصة المتاحة، نشطت اسرائيل في عرض مساكن جاهزة على اللاجئين، من صنع شركات اسرائيلية، وقامت بعرض نماذج منها أمام مبنى القيادة الاسرائيلية في صيدا، إلا ان الفلسطينيين رفضوا شراءها، بحجة عدم توفر المال لديهم، خصوصاً وأن أسعارها مرتفعة جداً (يتراوح سعر هذه المساكن